

## رئيس جهاز التعبئة والإحصاء: التعداد الاقتصادي القادم بـ«التابلت» والـ«GPS».. وضربة البداية في أكتوبر والنتائج في يونيو 2019

AM 10:16 أمس | كتب: ماهر هندواي | تصوير: حسن عماد

من النسخة الورقية | العدد: 2268 | جميع الأعداد



اللواء خيرت بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أعلن اللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن الحكومة تقوم حالياً بخطوات جادة لوضع استراتيجية وطنية لمنع تضارب الأرقام والبيانات الإحصائية بين أجهزة الدولة بصفة عامة ومع جهاز الإحصاء بصفة خاصة ستظهر للنور بعد 10 أشهر.

### «بركات»: أترأس لجنة لوضع استراتيجية متطورة لإنتاج أرقام وبيانات موجهة لجميع مؤسسات الجمهورية

وأضاف «بركات» في حوار لـ«الوطن» أن كل الأرقام والبيانات الدقيقة تؤكد أن الاقتصاد المصري ينعم بالاستقرار، في ظل الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، معتبراً أن ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى 44 مليار دولار، وتحقيق قناة السويس أعلى إيرادات في تاريخها خلال يونيو الماضي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ليصل إلى 5.4% وتراجع معدلات التضخم السنوي من 30.9% العام الماضي إلى 13%، وتراجع البطالة بنسبة 1.4% خلال عام تمثل أكبر رد على ادعاءات المتأمرين على الدولة، في الداخل والخارج، مشيراً إلى أن المصريين سيجنون ثمار الإصلاح الاقتصادي خلال عامين لأن توجيهات الرئيس في هذا المجال مباشرة وصريحة ووعوده مخططة ومدروسة علمياً بحسابات دقيقة.. وإلى نص الحوار.

في ضوء أرقام وبيانات جهاز التعبئة والإحصاء.. كيف تصف الوضع الاقتصادي في مصر؟

- مصر تسير منذ 4 سنوات في طريق النور، والاستقرار الاقتصادي بصفة خاصة، وأستطيع القول إن مصر تنعم بالاستقرار الاقتصادي حالياً.

- الأرقام التى حصل عليها الجهاز، بالتنسيق والتعاون مع شركاء العمل الإحصائى، أكبر دليل على استقرار الوضع الاقتصادى فى مصر، وعلى سبيل المثال تحقيق قناة السويس أعلى إيراداتها لأول مرة فى تاريخها منذ إنشائها، حيث بلغت خلال يونيو الماضى 5.4 مليار دولار بزيادة 600 مليون دولار عن العام الماضى رغم المشاكل والصعوبات والركود الذى أصاب حركة التجارة العالمية، وهذا يؤكد أن مشروع قناة السويس الجديدة وتطوير القناة القديمة، والإدارة الجيدة للقناة أصبحت علامة ودلالة واضحة على الاستقرار والرد على المشككين من أعداء الدولة فى الداخل والخارج، الذين ظلوا فترات طويلة يشككون فى المشروع العملاق الذى أطلقه الرئيس عبدالفتاح السيسى، فى مدة زمنية قياسية، ويضاف إلى ذلك شبكة الطرق الإقليمية والقومية العملاقة التى أنشأتها الدولة، فى زمن قياسي، ونجاح الدولة فى تنفيذ المشروع القومى الذى أمر به الرئيس عبدالفتاح السيسى، باستصلاح 1.5 مليون فدان، حيث تم حتى الآن بالأرقام والإحصاءات والبيانات التى أصدرها الجهاز حول النشرة السنوية عن نشاط الإنتاج الزراعى أنه تم خلال أقل من عام استصلاح نحو 116 ألف فدان، وهو إنجاز كبير، وهناك مؤشرات ودلالات أخرى أكبر تؤكد أن مصر تنعم بالاستقرار الاقتصادى والاستثمارى.

هل أوفت الحكومة بوعودها فيما يخص النمو الاقتصادى؟

- أحدث رقم فى النمو الاقتصادى، وهو ما أعلنت عنه رسمياً الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط، وهو 5.4% خلال الربع الأول من العام الحالى 2018، بعد أن عانى منذ 2011 من الانهيار والتراجع، وفى المقابل تراجع معدل النمو السكانى، الذى كان يمثل إزعاجاً للنمو الاقتصادى، حيث انخفضت معدلات الزيادة الطبيعية فى السكان والتى تعنى الفارق بين المواليد والوفيات، من 2.5% إلى 2.1%، وهو مؤشر قوى على أن هناك طفرة كبيرة يشهدها المجتمع المصرى.

وما الأسباب الحقيقية وراء تراجع معدلات النمو السكانى والزيادة الطبيعية للسكان؟

- الإجراءات الجادة التى اتخذتها أجهزة الدولة، وعلى رأسها التوعية الإعلامية، بجانب الجهود التى قامت بها وزارة الصحة فى مجال تنظيم النسل، وتقليل نسب الخصوبة، بجانب أدوار المجلس القومى للسكان والمجلس القومى للمرأة التى ساهمت فى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان.

١٦ الأرقام تقول إننا نسير على الطريق الصحيح: تراجع البطالة إلى 10.3% وانخفاض معدلات الفقر وثبات سعر الجنيه وزيادة الاحتياطي النقدي إلى 44 مليار دولار. والمصريون سيجنون «الثمار» خلال عامين مع البرنامج الحكومى لـ «مدبولى» .. وتوجيهات الرئيس مباشرة وصريحة ووعوده مخططة ومدروسة علمياً بحسابات دقيقة

إذاً لماذا لا يشعر المواطن بهذه الإيجابيات، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاستثماري؟

- عبارات الرئيس عبدالفتاح السيسي كانت واضحة وصريحة، ووعوده للمصريين يغلفها التخطيط والكلام الدقيق والمحدد، والمصريون سيجنون ثمار الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية، التي تقوم بها الدولة، بعد عامين من توليه الفترة الرئاسية الثانية، ومن خلال البرنامج الحكومي الذي أعلنه الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، بتوجيهات من الرئيس مباشرة وهذا كلام مخطط ومدرس بالعلم، وبالأرقام والحسابات الدقيقة.

وهل بالفعل سيشعر المواطن بتحسين أوضاعه المعيشية بعد هذين العامين؟

- عندما أذكر لك أن الاحتياطي النقدي، في الخزانة العامة للدولة، بلغ 44 مليار دولار، وثبات سعر الجنيه بقوة أمام الدولار ووقوفه عند 17 جنيهاً، وذلك بعد أن روج المعادون للدولة في الداخل والخارج، وأطلقوا الشائعات بأن الدولار سيصل إلى أكثر من 30 جنيهاً بنهاية عام 2017، كل ذلك يؤكد أن كلام الرئيس مبنى على خطط وبرنامج علمي مدروس، وفي نفس الوقت يعد تراجع معدلات التضخم السنوي من 30.9% إلى 13%، مؤشراً قوياً على التحسن الكبير للأوضاع الاقتصادية بمصر.

هل تتوقع من خلال المسوح الميدانية ونتائج التعداد السكاني الأخير في 2017 أن تتراجع معدلات البطالة والفقر؟

- هذا ما حدث بالفعل، ومعدلات البطالة شهدت تراجعاً، تدريجياً وواضحاً تجب الإشارة إليه، فقد كانت عام 2016، 12.3%، ثم تراجعت خلال الربع الأخير من 2017 إلى 11.3% ثم في الربع الأول من 2018 إلى 10.6%، كل ذلك يؤكد أن معدلات البطالة تتراجع، وسيترتب عليها تلقائياً تراجع معدلات الفقر، وكل هذا سيشعر به المواطن تدريجياً.

## أخلاقيات الناس في الشارع انهارت بعد 2011.. و«السيسي» أول رئيس يهتم ببناء الإنسان المصري وتقويم شخصيته وهو صاحب فكرة المدارس اليابانية

هل ساهم تشغيل بعض المشروعات في هذا التراجع؟

- بالطبع، فالمعادلة الطبيعية تقول إن المقابل للبطالة هو العمل والتشغيل، وسأذكر لك الأرقام المهمة التي تؤكد حقيقة ما ذكرته، من خلال نشرة القوى العاملة الربع سنوية عن الربع الأول من 2018، ومنها ارتفاع عدد المشتغلين الذكور بمقدار 104 آلاف مشغول وزيادة المشتغلين الإناث بمقدار 25 ألف مشغولة، حيث بلغ إجمالي عدد المشتغلين نحو 26.092 مليون مشغول بزيادة قدرها 129 ألف مشغول بزيادة 0.5% عن الربع الرابع من 2017، وبزيادة قدرها 446 ألف مشغول بنسبة 1.7% عن نفس الربع المماثل من العام السابق في 2017، وبلغ عدد المشتغلين الذكور 20.936 مليون مشغول بزيادة قدرها 104 آلاف مشغول بنسبة 0.5% عن الربع الرابع من 2017، بزيادة قدرها 315 ألف مشغول بنسبة 1.5% عن الربع المماثل من العام السابق، فيما بلغ عدد المشتغلات من الإناث 5.156 مليون مشغولة بزيادة 25 ألف مشغولة بنسبة 0.5% عن الربع الرابع من عام 2017، وبزيادة قدرها 131 ألف مشغولة بنسبة 2.6% عن نفس الربع المماثل من العام السابق.



أى القطاعات أو الأنشطة تركزت فيها الزيادة فى التشغيل؟

- هناك 4 أنشطة رئيسية تجتذب العمالة، على رأسها تجارة الجملة والتجزئة التى اجتذبت (197) ألف مشغل زيادة فى الربع الأول فقط من 2018 مقابل الربع الرابع من عام 2017، ثم نشاط الغذاء والإقامة فى المركز الثانى، حيث اجتذب (119) ألف مشغل زيادة خلال أشهر يناير وفبراير ومارس، مقارنة بالربع الرابع من 2017 فى أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، ثم التشييد والبناء واجتذب (97) ألف مشغل زيادة عن الربع الرابع من 2017، وأخيراً الصناعات التحويلية واجتذب (77) ألف مشغل زيادة عن الربع الرابع من 2017.

هناك تضارب بين الأرقام التى يعلنها الجهاز، وما تعلنه جهات أخرى، مثل القوى العاملة فيما يخص عمالة الأطفال، ونسب التضخم بين الجهاز، والبنك المركزى.. فما ردمكم؟

- أولاً يجب أنؤكد حقيقة وحفاً أصيلاً للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، إذا افترضنا مجازاً أن هناك أرقاماً مختلفة بين ما يصدره الجهاز وبين بعض الجهات الأخرى، فالرقم الذى يصدره الجهاز صحيح ودقيق، خاصة أنه أنتج بالتسسيق من المصادر المعنية، والتضارب قد يحدث لاختلاف منهجيات كل جهة عند الحصر وجمع البيانات، وإنتاج الرقم، واختلاف آليات هذه الجهات عن الآليات التى يعتمد عليها جهاز التعبئة العامة والإحصاء، ولكن فى النهاية فإن جميع الجهات ومؤسسات الدولة الرسمية، والأجهزة التنفيذية تعتمد على الرقم الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وكيف نقضى على هذه الظاهرة؟

مصر تنعم بالاستقرار بعد وصول النمو إلى 5.4% وتراجع الزيادة الطبيعية للسكان إلى 2.1%.. وجئت لاستكمال المشوار الناجح لـ«الجندى».. وطلبنا من «التنظيم والإدارة» تعيينات جديدة لتجديد الدماء ولن نتراجع عن إعادة الهيكلة

- فى ظل احترام مصر الحديثة، بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى، وإيمانه بتطوير العمل الإحصائى، ومواكبة الدول المتقدمة التى سبقتنا فى هذا المجال، من خلال توحيد الأرقام الدقيقة، والبيانات الصحيحة، وتوجيهاته بذلك للحكومة، فإن مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة برئاسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وبرعاية مجلس الوزراء، ووزارة التخطيط، وبالتسسيق مع الجهات المعنية من الوزارات، لوضع وتأسيس استراتيجية وطنية هدفها وضع آلية جادة ومتطورة لإنتاج أرقام وبيانات موحدة بين جميع جهات الدولة، يكون مصدر صدورها الجهاز المركزى للتعبئة العامة، وبالتسسيق

بين جميع أعضاء اللجنة لضمان إنتاج أرقام فى منتهى الدقة، ومنتج موحد تستفيد منه الأجهزة التنفيذية فى الدولة على كافة مستوياتها، لوضع الخطط التى تنفذها الدولة فى كل المجالات، سواء كانت الخطط الزمنية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

فى رأيك، ما السبب فى لهجة التشكيك التى نراها من جانب البعض، سواء على مواقع السوشال ميديا، أو فى بعض الفضائيات الخارجية حول تراجع البطالة وزيادة الاحتياطي النقدي؟

- قبل السؤال عن أسباب التشكيك فى إنجازات الدولة، لا بد أن نعرف من هم المشككون أولاً، فهؤلاء هم أعداء النجاح، وأعداء مصر، وإن كان بعضهم ما زال فى داخل مصر، ومهما تحقق من إنجازات فسوواصلون التشكيك لأنهم يعملون بأجندة أجنبية، ويرادوهم خيالهم المريض بتحقيق هدفهم الخبيث بإسقاط الدولة، ولن يرى الإنجازات التى تحققت فى عصر الرئيس السيسى إلا كل وطنى يحب مصر

ويريد لها الخير، أما قوى الشر، من الإخوان وغيرهم من الجماعات الإرهابية، فهم المتربصون بمصر وأهلها وأرضها، وهدفهم الرئيسى الخبيث هو إسقاط الدولة، وهو ما فشلوا فيه فى سيناء بعد ما أجهضت القوات المسلحة كل محاولاتهم الإرهابية على مدار الأشهر الماضية.

وكيف يكون الرد عليهم وكشف ألاعيبهم؟

- بالإنجاز والعمل، وتعريف المواطن بالدور الذى تلعبه الحكومة، والجهود المبذولة، ويكفى أن الرئيس، منذ انتخابه لفترة رئاسية ثانية، أعلن صراحة فى برنامج الحكومة بتوقيعات محددة، أن يتم إعادة بناء الإنسان المصرى، وأن يشعر المصريون بالتحسن وثمار الإصلاح والرخاء وتحقيق العدالة الاجتماعية، بعد عامين من بدء تنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحى، والفترة المقبلة ستشهد المزيد من الافتتاحات، وزيادة الشركاء الأجانب فى مجال الاستثمار.

هل ما ذكرته مجرد معلومات، أم هو من واقع بيانات إحصائية للجهاز؟

- كل ما ذكرته من واقع رصد الجهاز، وكلها أرقام دقيقة وموثقة، أضف إليها أننا، فى نهاية العام الحالى، ستنتهى من بحث الدخل والإنفاق السنوى، وستظهر نتائجه بعد خمسة أشهر، وسيتم الإعلان عن نسب وأرقام ومعدلات الفقر، وستكون مؤشراً جيداً وتحولاً واضحاً فى معدلات الفقر للأفضل، وتغييراً فى خريطة القرى الأكثر فقراً.

هل ترى، من خلال مؤشرات بحث الدخل والإنفاق، أن معدلات الفقر تتراجع بالفعل؟

- أنهينا حتى الآن 6 أشهر من إجمالى مدة البحث وهى عام، وما زال أمام العاملين ميدانياً 6 أشهر أخرى، وتم حتى الآن بحث 26 ألف أسرة كعينة للبحث، وبناء عليه سيتم الإعلان عن النتائج.

وماذا عن التعداد الاقتصادى 2019 وموعد انطلاقه والإجراءات التى اتخذها الجهاز لإتمامها؟

- التعداد الاقتصادى الشامل، هو عبارة عن دراسة علمية تقام كل خمس سنوات عن تحديث وتطوير وضمان شمول قاعدة البيانات الاقتصادية، وحصر شامل للمنشآت، والعمالة داخل وخارج المنشآت، والتعداد الاقتصادى الحالى 2019، هو التعداد الخامس فى مصر منذ أول تعداد تم فى عام 1992، ويمتاز التعداد الحالى بامتيازات لم تكن موجودة من قبل بسبب الطفرة الإلكترونية والتكنولوجية التى شهدتها الجهاز منذ 3 سنوات، من إحضار واستخدام معدات وأدوات تكنولوجية حديثة، على رأسها «التابلت»، وتدريب العاملين والمندوبين والباحثين الإحصائيين عليه، وخاصة الـ«GPS»، وهى الأدوات التى تم استخدامها فى التعداد السكانى الأخير 2017، وسيكون التعداد الاقتصادى الحالى على غرار، حيث سيتم تقليص الجهد والوقت وعدد العمالة والمندوبين فيه إلى 1000 باحث ميدانى، لحصر وبحث وتكوين قاعدة بيانات عن 470 ألف منشأة فى جميع المحافظات.

ومتى بدأت إجراءات التعداد الاقتصادى على أرض الواقع؟

- بدأنا الإجراءات الرسمية فى 28 يونيو الماضى، عقب الانتهاء من تجربة تم إجراؤها لتكوين قاعدة بيانات ومؤشرات على 6 آلاف منشأة، هى «تارجيت» العينة المبحوثة، من خلال استمارات شاملة، على أن يبدأ العمل الرسمى ميدانياً بالتعداد فى أكتوبر المقبل وحتى مارس 2019 من خلال 1000 باحث، يستخدمون «التابلت»، ويتم متابعتهم بخاصية الـ«GPS» من خلال غرفة عمليات رئيسية بمقر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وسيتم إعلان النتائج النهائية والرسمية فى يونيو 2019.

هل سيتم دعوة الرئيس السيسي لهذا الحدث؟

- بالطبع، سنوجه الدعوة للرئيس السيسي، في ظل اهتمامه بالجهاز، والذي ظهر بوضوح الفترة الماضية، حيث كان الرئيس أول رئيس في تاريخ مصر يزور الجهاز المركزي للإحصاء، أثناء إجراء فعاليات التعداد السكاني 2017، ثم حرصه على حضور إعلان نتائج التعداد السكاني، وقراره الجمهوري بتشكيل لجنة عليا وتكليفها بدراسة نتائج التعداد السكاني، ووضع الخطط التنموية بما يتناسب مع البيانات والأرقام التي أظهرتها نتائج التعداد.

كم تبلغ تكلفة إجراء التعداد الاقتصادي الخامس؟

- التكلفة في ظل استخدام «التابلت» والأدوات التكنولوجية الحديثة، لن تتجاوز 80 مليون جنيه، وهو رقم زهيد أمام الأرقام السابقة، و80% من الميزانية سيتم توجيهها لبند الأجور للعاملين بالتعداد.

هل سيكون هناك إجراء مستحدث في هذا التعداد يختلف عما سبقه؟

- سنقوم بتخصيص استمارات لحصر وتكوين قاعدة بيانات عن «التوك توك»، في ظل رقم أصدره الجهاز رسمياً يفيد بأن هناك 99 ألف «توك توك» مرخص في شوارع مصر.

لدينا معلومات عن شروعكم حالياً في تنفيذ خطة لإعادة هيكلة الجهاز.. فما حقيقة ذلك؟

- أولاً، أحب أن أؤكد أنني جئت لأستكمل ما بدأه الرؤساء السابقون، خاصة استكمال الإنجازات الملموسة والمشهود لها التي حققها اللواء أبوبكر الجندى، ولكن مواكبة التطورات والظروف والمتغيرات تتطلب أن نقوم بالتغيير والتعديل بما يتلاءم ويتناسب مع طبيعة المرحلة، حتى نستطيع أن نظل جهازاً إحصائياً رائداً، ولتحقيق ذلك هناك خطوتان مهمتان؛ الأولى تحويل هيكل العمالة بالجهاز إلى شكل الهرم

المقلوب، بمعنى أن تكون قاعدته ممثلة بالشباب، ولذلك سيتم ضخ دماء جديدة من الشباب في إطار خطة إعادة الهيكلة، بجانب الاعتماد على أبناء الجهاز في إجراء المسوحات والأبحاث، بعيداً عن الاستعانة بباحثين ميدانيين من خارج الجهاز بنظام المكافآت، حتى يكون للجهاز كل طرق السيطرة والتنظيم وضمان الحصول على منتجات عالية الجودة.

لكن هذا الإجراء سيتطلب من الجهاز تعيينات جديدة.. فهل بحثتم ذلك؟

- بالطبع، وتقديمنا بطلب ودراسة لمجلس الوزراء والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، نطالب فيها بإجراء تعيينات جديدة للشباب من ذوى الكفاءات لحاجة الجهاز الملحة إليهم.



وماذا عن الخطوة الثانية فى إطار إعادة الهيكلة؟

- التوصيف الوظيفى، ونستهدف منها أن يكون الموظف قبل تعيينه يتمتع بتأهيل علمى معين، وقبل حصوله على ترقية أو انتقاله لدرجة وظيفية أعلى يجب أن يكون قد حصل على درجة علمية معينة، طبقاً للمؤهل العلمى الحاصل عليه، والذى تم تعيينه على أساسه.

بحكم خبراتك فى مجال العلوم البشرية والإنسانية.. ألا تتفق معى فى أن الشارع المصرى يعيش تغيرات لا تتناسب مع قيمه التى عُرف بها مجتمعنا طوال تاريخه؟

- للأسف الشديد، الشارع المصرى وسلوكيات الكثير من المصريين أصابها حالة من الانهيار بسبب مؤثرات خارجية افتقد على أثرها الكثيرون القدوة، وأصبحت الغالبية العظمى تسعى للثراء السريع منذ 7 سنوات، وبالتحديد من عام 2011، وحينما جاء الرئيس السيسى كان على إدراك تام بأهمية بناء الإنسان المصرى من جديد وإعادة تقويم شخصيته، وكان الرئيس صاحب فكرة المدارس اليابانية كأحدى الخطوات لبناء جيل قوى، وبناء شخصية محبة للوطن لديها انتماء حقيقى لوطنها، ومحو التأثيرات السلبية التى أصابت القاعدة العريضة من المجتمع.

